العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

موقف الدولة العثمانية من حكم المماليك في العراق ١٧٤٩ـ ١٨٣١

م. د مصطفى حامد هادي
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
Mhady427@gmail.com

الخلاصة:
يتناول البحث دراسة موضوع مهم في تاريخ العراق الحديث، والمتمثل بحكم المماليك ذوي الاصول الجركسية ، والقفقاسية الغريبة للعراق، ويعتبر عهد المماليك من المواضيع التي تستحق الدراسة والبحث لما امتاز به من احداث كثيرة ومتشابكة، استغل المماليك مناصبهم وقربهم من الوالي العثماني احمد باشا(١٧٢٣-١٧٤٩) للوصول للحكم، ومن ثم جعل الحكم ورثياً او محصوراً بينهم قرابة اثنان وثمانون عاماً، بدأ حكم المماليك بتسلم سليمان باشا ابو ليلة الحكم عام ١٧٤٩ وانتهى بعزل اخر الولاة المماليك عن باشوية بغداد عام ١٨٣١، تميز هذا العهد بتذبذب العلاقة بين السلطة المركزية في استانبول وولاة العراق فقد سعت حكومة الباب العالي في غير مرة للقضاء على المماليك وانهاء حكمهم، الا ان النتيجة دائماً تكون الفشل اما بسبب فشل من تبعثهم الدولة المركزية وعدم كفاءتهم وجهلهم بأوضاع العراق وتركيبته المختلفة، او بسبب المخاطر الخارجية التي تهدد العراق وخصوصاً الخطر الفارسي، مما يضطرها للإبقاء على الولاة المماليك لدفع الخطر الخارجي.
الكلمات المفتاحية: العراق، المماليك، ولاية بغداد، السلطان العثماني، الدولة العثمانية.

The Ottoman Empire's Stance on Mamluk Rule in Iraq 1718-1831

L. Dr. Mustafa Hamid Hadi
General Directorate of Education in Al-Qadisiyyah Governorate
Mahdi427@gmail.com

Abstract:
The Mamluk era is considered one of the most important topics in the history of modern Iraq. The Mamluks are considered to be the most important and important subjects in the history of modern Iraq. The rule of the Mamluks began to take Sulaiman Pasha Abu Laila al-Hakam in 1749 and ended with the isolation of the last Mamluk rulers from the Bashiyya of Baghdad in 1831. This covenant was marked by the fluctuation of the relationship between the central authority in Istanbul and the governors a For the sake of Iraq, the government of the High Gate has sought at times to eliminate the Mamluks and end their rule. However, the result is always the failure either because of the failure of the central state and their lack of efficiency and ignorance of the situation of Iraq and its different composition or because of the external risks that threaten Iraq, especially the Persian threat, The Mamluk rulers to push the external threat.
Keywords: Iraq, Mamluks, Vilayet of Baghdad, Ottoman Sultan, Ottoman Empire.

المقدمة:
شهد العراق منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر بروز عدد من الحكومات المحلية في مدنه الرئيسية، شأنه في ذلك شأن معظم ولايات الدولة العثمانية بصورة عامة والولايات العربية خصوصاً، التي انتهزت ضعف السلطة المركزية والانحسار الفعلي للوجود العثماني المباشر عن اقاليمها الى قيام سلطات محلية قوية استطاعت ان تحكم مناطق نفوذها وتسد الفراغ الناجم عن ذلك الانحسار، فقد ظهرت حكومات استطاعت التنسيق بين استقلالها الاداري والعسكري الفعلي وبين خضوعها واعترافها بالسيادة العثمانية الرسمية، وقد شهد العراق منذ مطلع القرن الثامن عشر ظهور قوى محلية جُلبت من الخارج تحت ضغط ظروف وعوامل معينة كان يعيشها العراق آنذاك، واصبح لهذه

القوى دور فاعل وقاعدة كبيرة ومتنفذة، هذه القوى تمثلت بالمماليك الذين استطاعوا الوصول الى مقاليد الحكم والسلطة في ولايات بغداد والبصرة والمتصرفيات التابعة لها، واخذوا يعملون على جعل الحكم وراثيا بينهم، واستطاع المماليك ان يخضعوا الحكومات المحلية في مناطق العراق الاخرى خصوصا تلك التي كانت تحت حكم الاسر والعشائر الكردية كالجليليين والبابانيين في المناطق الشمالية من العراق، وقد ساهم المماليك بشكل فاعل في تغيير خصائص الحكم العثماني في العراق تغيرا واضحا على نحو ميز عهدهم واضفى عليه طابعا سياسيا واجتماعيا مختلفا عن سائر عهود السيطرة العثمانية على العراق. قسم البحث الى مقدمة ومحورين جاء المحور الاول بعنوان "الأوضاع العامة في العراق خلال العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٤٩ التي مهدت لوصول المماليك الى الحكم"، والذي تناول دراسة الاوضاع العامة في العراق منذ احتلال العثمانيين العراق على يد السلطان مراد الرابع سنة ١٦٣٨، بما في ذلك اوضاع العراق السياسية وطبيعة تركيبته السكانية وتقسيمه الادراري، وانتهاءاً بوصول الوالي حسن باشا الى الحكم عام ١٧٠٤ ودوره في استقرار العراق، ثم دور خلفه احمد باشا في التمهيد لوصول المماليك الى سدة الحكم في العراق، اما المحور الثاني فحمل عنوان علاقة الدولة العثمانية بولاة العراق المماليك خلال الفترة ١٧٤٩-١٨٣١، الذي يبحث العلاقة بين الدولة العثمانية وحكام المماليك في العراق، حيث اشار الى محاولات الباب العالي القضاء على حكم المماليك، والاسباب والظروف التي كانت تقف دون تحقيق الدولة العثمانية لرغبتها، مع الاشارة بشكل موجز الى الطريقة التي تسلم فيها كل والي من ولاة المماليك الحكم والى الاسباب التي ادت الى انهاء حكمه.

المحور الأول : الأوضاع العامة في العراق خلال العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٤٩ التي مهدت لوصول المماليك الى الحكم .

كانت بغداد منذ العقد الثاني من القرن السابع عشر تحت الحكم الصفوي على اثر حركة التمرد التي قام بها رئيس الانكشارية في بغداد بكر صوباشي، الذي استعان بالشاه عباس الصفوي بعد ان عجز عن مواجهة الحملة العسكرية التي ارسلتها الدولة العثمانية للقضاء على تمرده، وكان من نتائج ذلك ان زحف الجيش الصفوي واحتل بغداد عام ١٦٢٣[١]، لم تركن الدولة العثمانية الى الهدوء بعد خسارة بغداد، فقد امر السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠) حافظ باشا باستعادة المدينة وطرد الصفويين من العراق، فاستولى على كربلاء والحلة ثم تقدم صوب بغداد في تشرين الثاني ١٦٢٤، واستمر بحصارها سبعة اشهر ثم انسحب بعد فشله في دخول المدينة، استغل السلطان وفاة الشاه عباس الاول ومجيء خلفه الضعيف فقرر استعادة العراق، وجهز حملة عسكرية بقيادة خسرو باشا الصدر الاعظم، فتوجه خسرو باشا الى بغداد وضرب الحصار عليها في تشرين الاول ١٦٣٠، الا انه لم يتمكن من اقتحامها فقرر فك الحصار والعودة بعد اربعين يوما من والحصار، وبعد الحملات الفاشلة قرر السلطان مراد الرابع قيادة حملة عسكرية على بغداد فوصلها في ١٥ تشرين الثاني ١٦٣٨ وضرب حصارا حول المدينة استمر تسعة وثلاثون يوما، وعلى اثر قصف المدينة انهارت دفاعاتها فتمكن الجيش من دخولها في ٢٤ كانون الاول ١٦٣٨[٢].

وبعد استعادة المدينة اقام السلطان مراد الرابع فيها مدة واحد وعشرون يوما، رتب خلالها شؤونها الادارية، وعين حسين باشا واليا عليها، وترك تحت امرته اثني عشر الف جندي واصلح اسوارها ورمم قلعتها، ثم غادر الى الاستانة، وابقى الصدر الاعظم مصطفى باشا لإجراء مفاوضات مع الفرس، والتي جرت في (قصر شيرين) وانتهت بتوقيع اتفاقية (زهاب) التي حددت مناطق نفوذ كلا من الدولتين العثمانية والايرانية، ووضعت العراق وبغداد والبصرة والموصل والمنطقة الكردية تحت السيطرة العثمانية[٣].

عاشت بغداد فترة فوضى خلال حكم الولاة الاتراك خلال المدة(١٦٣٨-١٧٠٤)، حيث تعاقب على حكمها اكثر من تسعة وثلاثون واليا، لم يترك أي منهم عند عزله اثر يذكر، وذلك بسبب عدم بقائهم في مناصبهم مدة طويلة من الزمن يتمكن الوالي خلالها من تطبيق اصلاحاته، فضلا عن ان العثمانيين ظلوا يتبعون سياستهم التقليدية وينتهجون الاساليب القديمة في التعامل بين مركز السلطة والولايات العراقية التابعة بتبعية مركزية، فبقيت جميع الاجهزة البيروقراطية القديمة سائدة تعمل ببطيء كبير وقلة في الكفاءة، كما اصاب الفساد الكثير من المرافق الادارية وضعفت القوة العسكرية العثمانية وعلى رأسها الانكشارية،

واصيبت البنية الاقطاعية في الصميم بعد ان اصابها الانحلال مؤثرا بدوره على طبيعة المجتمع وتركيبته نتيجة الانقسامات الحادة التي ادت الى صراع بين الولايات[٤].
اعتمد الولاة في بغداد على قواتهم المحلية التي لم تستطيع فرض السيادة الاقليمية العثمانية على جهات عدة من الولايات العراقية وتوابعها من السناجق والقرى والاراضي المحيطة بها، كما ان كثرة الولاة الذين تعاقبوا على حكم ولاية بغداد قد اثروا كثيرا على حالة تطبيق الانظمة والقوانين وكثيرا ما وجد الجهاز الاداري نفسه في محنة ومشكلات لا تعد نتيجة لانتفاضات الجند على الولاة وصدامات الانكشارية مع القوات المحلية[٥].
ولم تكن حال الولايات العراقية في العهد العثماني واحدة فقد كانت البصرة التي اصبحت تحت الحكم العثماني المباشر منذ ١٥٤٦ اكثر سوءا من بغداد، حيث استمرت تحت حكم كاتب الجند المحلي فيها المدعو افراسياب، وفي اسرته من بعده حتى عام ١٦٦٨ شهدت البصرة خلال حكم هذه الاسرة نوع من الهدوء النسبي وقليل من الازدهار، الا ان حكم الاسرة انتهى عام ١٦٦٨ على اثر حملة عسكرية قادها والي بغداد قره مصطفى باشا مما دفع حاكمها حسين باشا للهرب ، فأصبحت البصرة تحكم من قبل والي تعينه الدولة مثل غيرها من الايالات، الا ان اوضاع البصرة لم تستقر فقد استمرت الفوضى العشائرية حالها كبقية الولايات الى حد ان شيخ المنتفك مانع بن مغامس احتل البصرة ١٦٦٤ وظلت تحت حكمه الى عام ١٦٩٧ حيث استولى عليها حاكم الحويزة، وفي ١٧٠١ قاد والي بغداد مصطفى باشا حملة عسكرية على البصرة استطاع طرد حاكمها واصبحت تحكم من قبل ولاة تعينهم الدولة حتى سنة ١٧٣٣ عندما اصبحت تابعة لولاية بغداد وتحكم من قبل متسلم يعينه والي بغداد[٦].
اما ايالة شهزرور فسبب موقعها الحرج وحدودها مع الدولة الفارسية فقد كثرت الاعتداءات الايرانية عليها وتعدد الصراع بين امرائها الذين كانوا يستغلون موقع بلادهم بين املاك السلطان واملاك الشاه، وقد عجز ولاة بغداد عن التغلب على تمرد باشوات الكرد ومنهم من استعان بالشاه الايراني، لذلك لجأ بعض الولاة في بغداد ولأجل اضعاف نفوذ الكرد واضعافهم الى ضرب الكرد بالكرد فكانت هذه الطريقة من الاسس السياسية التي اتبعها ولاة بغداد خلال العهد العثماني الثاني بعد ان عجزوا عن القضاء على التمردات الكردية، وظلت المشكلة الكردية الايرانية مشكلة تعرض العراق من وقت لآخر الى ازمات حادة ومكلفة[٧].
وعلى الرغم من حقيقة استعادة الدولة العثمانية العراق ولكنهم تابعوا سياستهم التقليدية دون ان يقوموا بإصلاح شامل في البلاد، فتركوا العصبيات العربية والكردية على ما كانت عليه، واستمر تدهور القوى العسكرية العثمانية سواء الانكشارية او الاقطاعية فكان طبيعيا ان يزداد الولاة اعتماد على القوى المحلية ولذلك نمت قوة العصبيات الكردية والعربية وظل العراق يعاني من الفتن الداخلية والثورات الانكشارية والتمردات العشائرية والتهديدات الفارسية والازمات الاقتصادية[٨]. ان الضعف الذي انتاب حكومة بغداد جعلها بحاجة الى والي قوي يستقر فيها ليضع خطة معينة لمعالجة البلاد وانقاذها من الفوضى التي تردت فيها خلال النصف الاخير من القرن السابع عشر، وقد هيأت الظروف السياسية الفرصة لإسناد العراق الى والٍ ذي كفاءة ونشاط وهو حسن باشا[٩]. وذلك بسبب الاوضاع المتدهورة التي كانت قائمة في الجانب الاخر من الحدود داخل ايران التي تعرضت لغزو افغاني، فقرر السلطان ان يبعث حسن باشا (١٧٠٤-١٧٢٣) والياً على بغداد واصدرت الدولة العثمانية اوامرها الى الحاميات على الجهة الفارسية بان تكون على اهبة الاستعداد واوعزت الى والي بغداد بمراقبة تطور الاحداث في فارس[١٠].
بذل حسن باشا جهود كبيرة للسيطرة على العراق وفرض الامن والنظام ويعد تاريخ باشويته نموذجاً للعناية الكاملة التي كان يقوم بها والٍ من ولاة بغداد، فقد قاد حملات متكررة في كل مناطق العراق القريبة والبعيدة واخضعها لسلطة بغداد، ففي السنة الاولى قام بحملات تأديبية على الزاب الصغير وانتهت حملته على بني لام، وكانت اكبر حملاته عام ١٧٠٥ على رئيس الخزاعل الذي انضمت اليه شمر وعنزة، وتمكن عام ١٧٠٦ من شن حملة تأديبية على قبائل شمر على الفرات، وقاد حملة ثانية على قبائل الفرات الاوسط كالحمير والسعدة وال رافع، وتلت ذلك حملة على زبيد[١١]. وفي سنة ١٧٠٨ تمكن من استرجاع البصرة من ايدي المنتفك بعد قتال عنيف دام اربعة ايام، وفوضته الدولة امر تعيين من يراه لائقا لإدارتها، فكان ذلك بداية لاتساع نفوذ وقوة حسن باشا غير ان السيطرة الكاملة لحكومة بغداد على البصرة كانت

سنة ١٧١٩ عندما اسندت الى ابنه احمد باشا[١٢]، فكان هذا بداية لتوحيد العراق وجعله تحت حكم والي بغداد[١٣].

وفي الوقت الذي كان فيه حسن باشا قد تمكن من اخضاع العشائر واصبحت البلاد تتمتع بشئ من الاستقرار والهدوء كانت الدولة الصفوية في ايران تسير نحو الموت بخطى سريعة، اذ تعرضت البلاد الايرانية لغزو افغاني سنة ١٧٢٢، فاغتنم العثمانيون الفرصة لاقتطاع عدد من مقاطعاتها وعهد الى حسن باشا بهذه المهمة[١٤]، وفي سنة ١٧٢٣ اعلنت الدولة العثمانية الحرب على ايران وتقدم حسن باشا على رأس جيش كبير نحو الجبهة الايرانية وتوغل في اراضيها واحتل عددا من مدنها وعزم على احتلال ما بقي من المدن الايرانية، غير ان المنية ادركته وهو في كرمنشاه على اثر مرض الم به وكان في عمر السادسة والستين، فنقل الى بغداد ودفن هناك، وقد تولى احمد باشا الباشويه خلفا لأبيه وكان الدولة العثمانية قد اصدرت اليه الاوامر بالتحرك نحو ايران وفي ربيع ١٧٢٤ تمكن من محاصرة همدان وقصفها بالمدفعية لمدة ثلاثة ايام، ثم انتهى القتال بهدنة عقدت بين الطرفين كان من شروطها ان تكون همدان ولاية عثمانية وان يذكر اسم السلطان العثماني في الصلاة[١٥].

عندما تولى حسن باشا مقاليد الحكم في ولاية بغداد عام ١٧٠٤ كانت قوات الانكشارية التقليدية قد ضعفت في ذلك العهد بدرجة خطيرة اخذت تهدد البلاد بالسقوط عند أي غزو ايراني محتمل، فقد اصبح هذا النظام العسكري عبئا ثقيلا على كاهل الولاة المتعاقبين وكثرت ثورات الجند في ثكنات المدن وزاد انشقاقهم على الولاة انفسهم، ومن ناحية اخرى فان حالة الفرسان الاقطاعيين السباهية لم تكن افضل حالا، فقد امتنع معظمهم عن تقديم ما يتوجب عليه من جند ومال، واخذ نظام التيمار العسكري العثماني يتحول الى ملكية زراعية لا غير، ونتيجة لهذه الاوضاع كان على الولاة الذين يتولون الباشويه في بغداد ان يجدوا قوة بديلة يمكن بها السيطرة على الاوضاع المتأزمة ومن هنا نشأت الحاجة الى ايجاد فئة عسكرية جديدة تحل محل القوى العسكرية التقليدية القديمة كالانكشارية والسباهية، وتحد من اعتماد حكومة الولاية على القبائل القوية[١٦].

ولم يكن امام حسن باشا من سبيل لتكوين جيش نظامي هجومي مخلص له ويستطيع ان يحقق به اهدافه سوى ان يتبع النظام الذي تبنته الدولة العثمانية في بداية نشأتها عبر استخدام قوة مرتزقة من غير العراقيين تكون الاداة المنفذة لأوامره، ويستطيع ان يستخدمها بحرية خلال الحروب والازمات التي تتعرض لها البلاد، كما انها ستكون القوى التي تجابه عصيان الانكشارية محاولا من وراء ذلك وضع حد لتدخل وتحكم الانكشارية بالولاة والدولة[١٧].

أنشأ حسن باشا في بغداد نظاما خاصا على غرار النظام الداخلي لسراي السلطان واشترى عددا كبيرا من المماليك من تفليس وعشائر القوقاس وكون منهم فرقا وجماعات، وكانت كل جماعة تقيم في ثكنة مخصصة لها، وحرص على تربيتهم في مدارس خاصة لتعلم القراءة والكتابة والتدريس العسكري على وفق الاسلوب المتبع في الاستانة آنذاك[١٨]. وسعى الى ضم ما استطاع من الاطفال المماليك الذين اشتراهم من الخارج الى هذه المدارس الخاصة، وكان يهدف الى ايجاد عناصر عسكرية وادارية مثقفة يمكنه الاعتماد عليها في امور الحرب وامور السلم معا، كما فتح مدارس المماليك وثكناتهم امام عدد من ابناء الاسر الكبيرة في بغداد ليدخلوا فيها ابنائهم ليتلقوا التربية العسكرية والتدريب على شؤون الادارة وما يؤهلهم لتولي المناصب المهمة[١٩].

وفي عهد احمد باشا والي بغداد توطد نظام المماليك في العراق، ووضع العبيد الجراكسة في المدارس، فإذا بلغوا مبلغ الرجال ادخلوا الكليات او المؤسسات الحكومية، وقد قربهم واعطاهم الكثير من الحقوق والصلاحيات وادخلهم في وظائف الحكومة، وكان احمد باشا يحيط نفسه بحشود وموظفين من المماليك، واصبحوا القوة التي يعتمد على في اوقات الحرب والسلم من خلال شغلهم الوظائف المهمة في الباشويه، وبعد وفاة احمد باشا عام ١٧٤٩ استطاع سليمان الذي كان قد تولى منصب الكتخدا وهو منصب رفيع يأتي بعد منصب الوالي من حيث الخطورة والاهمية، كما انه تزوج ابنة احمد باشا وصار صهرا له[٢٠]، وبعد وفاة احمد باشا نجح سليمان (ابو ليلة) من الوصول الى منصب باشوية بغداد، ليبدأ مع توليه الحكم عهدا من عهود العثمانيين في بغداد عرف بـ(عهد المماليك) الذي استمر حتى عام ١٨٣١، وكان السلطان العثماني خلاله يكتفي بخضوع المماليك الاسمي له، وقيامهم بإرسال الاموال المقررة الى الاستانة في كل

سنة، وتخلل هذه الفترة محاولات عديدة من قبل السلاطين العثمانيين القضاء على حكم المماليك في العراق وانهاء نفوذهم الا ان عوامل كثيرة كانت تحول دون ذلك، فكان السلاطين في اغلب الاحايين يصدرون الفرامين بتعيين هذا المملوك او ذاك مكرهين تحت ضغط العوامل الداخلية والخارجية وقتذاك[٢١].

المحور الثاني : علاقة الدولة العثمانية بولاة العراق المماليك خلال الفترة ١٧٤٩-١٨٣١:-

دام عهد المماليك في العراق اثنان وثمانون عاما، فقد بدأ حكمهم بتولي سليمان باشا (أبي ليلة)[٢٢] الحكم عام ١٧٤٩ وانتهى بعزل اخر ولاة المماليك في العراق داود باشا[٢٣]عام ١٨٣١، وقد عاصر ولاة المماليك في بغداد سبعة سلاطين[٢٤] تربعوا على عرش السلطنة هذه المدة، ولم تكن سياسة هؤلاء السلاطين اتجاه الحكم المملوكي في العراق سياسية واحدة، وانما كانت عرضة لكثير من المتغيرات والظروف الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية خلال تلك المدة، والتي انعكست على سياستها اتجاه ولايتها المختلفة[٢٥].

وظل السلطان منذ قيام حكم المماليك يعمل جاهدا على اعادة حكمه المباشر على إيالة بغداد بل على العراق كله، فحاول في البداية منع وصول سليمان باشا (١٧٤٩-١٧٦١) من تعدد قائمة الولاة المماليك، ومنذ ذلك التاريخ والباب العالي يفكر جديا في اعادة حكمه المباشر على العراق، كلما توفي باشا من المماليك في بغداد او قتل او حدث اضطراب او ازمات في حكمه او تزعزت مكانته، فضلا عن امتناعه عن ارسال الاموال التي بذمته الى الباب العالي، وكانت هذه المحاولات مرتبطة بتطور الاوضاع هناك فهي تخف عندما يتعرض العراق الى خطر خارجي خصوصا التدخلات من الدولة الفارسية، فتصبح اولوية الباب العالي الحفاظ على كيان الدولة ومنع التدخل الخارجي، بغض النظر عن مدى الرضا عن الباشا الذي على سدة الحكم [٢٦].

واستمرت الدولة العثمانية في محاولاتها للقضاء على سلطة المماليك وارجاع العراق الى الحكم المباشر للدولة تحت سلطة الباب العالي، وجربت اكثر من محاولة لتحقيق هذه الغاية الا ان مصيرها كان دائما الفشل تحت ضغط عوامل شتى داخلية وخارجية، فقد لجأ الباب العالي في اكثر من مرة الى تعيين ولاة من عنده ليحكموا العراق حكما مباشرا وليقضوا على الحكم المملوكي هناك، وكانت هذه المحاولات في بعض الاحيان لا تعدو كونها مناورات سياسية الهدف منها معرفة ردود الافعال ومدى امكانية نجاح التخلص من المماليك، كما ان هذه المحاولات لم تتخذ طابعا معينا ولهذا نرى بعض الاحيان تجاوزت الاساليب السياسية كعزل الولاة وتنصيب اخرين بدلا عنهم الى استخدام القوة في سبيل تحقيق هذه الغاية، غير ان سياسة القوة وان نجحت في بعض الاحيان الا ان نجاحها كان مؤقتا، اذ سرعان ما عاد المماليك بشكل اقوى، وقد ساعدت عدة عوامل على استفحال ظاهرة المماليك، إذ كان اغلب الذين يعينهم السلطان ولاة ضعفاء ليس لديهم اطلاع على اوضاع العراق المعقدة، ولم تكن لديهم القدرة على مواجهة التمردات العشائرية والتهديدات الخارجية المتمثلة بالخطر الفارسي، فضلا عما يمتلكه المماليك في العراق من قاعدة جماهيرية كبيرة وقوة عسكرية من المماليك يستندون عليها عندما تتعرض مصالحهم للخطر الى جانب الانكشارية الذين اصبحوا اداة بيد الولاة المماليك[٢٧].

كانت وفاة الوالي احمد باشا عام ١٧٤٧ بداية لثورات عشائرية عربية وكردية اضافة الى تمرد قوات الانكشارية في بغداد، وقد كانت حكومة الباب العالي تنتظر وفاته بفارغ الصبر لكي تستعيد سيطرتها المباشرة على العراق، خصوصا وان الدولة العثمانية في هذه الفترة كانت تتمتع بشيء من الهدوء على جبهة اوربا عقب عقدها معاهدة بلغراد في عام ١٧٢٩، ولذلك حاول السلطان محمود الاول (١٧٣٠-١٧٥٤) استغلال الفرصة فاصدر فرمانا بإناطة ولاية بغداد بالصدر السابق والي ديار بكر الحاج احمد باشا، وتسليم ولاية البصرة الى احمد باشا الكسريه لي، أما سليمان باشا صهر الوالي السابق احمد باشا فقد عهدت اليه ولاية اخشته في محاولة من السلطان لإبعاده عن العراق وتقليص نفوذ المماليك الذين اصبحوا يشكلون قوة خطيرة في نظر الدولة العثمانية، التي باتت تخشى قيامهم بالاضطرابات والوقوف بوجه الولاة الاتراك الذين يرسلون من قبل الباب العالي الى بغداد، لاسيما وان السلطان كان قد علم بترشيح الاهالي واجماع المماليك على تولي الكتخذا سليمان لمنصب الوزارة في بغداد[٢٨].

ظلت الدولة العثمانية ترتقب نتائج اجراءاتها هذه لمعرفة مدى نجاح محاولاتها في استعادة سيطرتها المباشرة على العراق وابعاد المماليك عنه، غير ان خططها كان مصيرها الفشل، ذلك ان الوالي الجديد واجه صعوبات كثير في ادارة دفة الحكم، كما ثار ضده الانكشارية بسبب عجزه عن دفع رواتبهم ودخل معهم في صدام ومناوشات اضطر على اثرها الى العبور الى الضفة الغربية لنهر دجلة، ثم اعلن الانكشارية خلع الوالي عن منصبه، واسناد منصب الولاية بالوكالة الى متصرف قيصرية السابق رجب باشا[٢٩]، أما حكومة الباب العالي فقد سارعت الى القيام بسلسلة اجراءات في محاولة لتهدئة الاوضاع، فأسندت ولاية بغداد الى احمد الكسرية لي والي البصرة، وحل محله على البصرة حسين باشا الجليلي بعد نقله من الموصل، ثم ارسلت الحكومة الاموال اللازمة لدفع رواتب الانكشارية، لم تستفد حكومة احمد باشا اذ سرعان ما واجهت عدة مشاكل كتمرد الانكشارية ومؤامرات المماليك، أما سليمان باشا المملوكي فقد استغل عدم استقرار الاوضاع واخذ يراسل الباب العالي من اظنة مطالبا بإسناد باشوية بغداد اليه ومتعهدا للسلطان بدفع الاموال التي بذمة سيده احمد باشا وتهدئة الاوضاع والقضاء على تمردات عشائر المنتفك وكعب، وبسبب اضطراب الاوضاع في البصرة وتمرد عشائر المنتفك وافق السلطان على تعيينه واليا على البصرة[٣٠]، أما الوالي الجديد احمد باشا الكسريه لي فبسبب تمرد المماليك ضده راسل السلطان محمود يبلغه بعدم تمكنه من فرض الامن والنظام في بغداد، ولذلك اختار الباب العالي والي الموصل الصدر الاسبق محمد باشا الترماكي واليا على بغداد بداية عام ١٧٤٩، لم تستقر الاوضاع في بغداد بوصول الوالي الجديد اذ سرعان ما دب النزاع بينه وبين سليمان باشا المملوكي، مما دفع الباب العالي الى ارسال مبعوث من قبله للتحقيق في الامر، وبعد وصوله الى بغداد برأ ساحة سليمان باشا من التهم ورشحه لمنصب الباشوية[٣١]، هذا فضلا عن المزايا التي يتمتع بها سليمان باشا فأعيد اسناد ولاية البصرة اليه اخضع القبائل بحملات سريعة واجبرها على الطاعة وقضى على تمرد عشائر بني كعب، هذه النجاحات كان لها بعض الاثر لدى الباب العالي فضلا عن القاعدة الشعبية التي يمتلكها، الامر الذي دفع حكومة الاستانة الى تنصيبه واليا على بغداد [٣٢].

كان تسلم سليمان باشا منصب ولاية بغداد عام ١٧٤٩ يمثل بداية تاريخ المماليك في العراق، فمنذ وصوله الى الحكم شرع بتثبيت الاسس اللازمة لوضع دعائم حكم المماليك، ويبدو انه كان يفكر في اعداد العدة لجعل الحكم في العراق وراثيا في اسرته، فبدأ باقتناء عددا كبيرا من المماليك وكون منهم جيشا دربه على النظم العسكرية وجهزه بالأسلحة الحديثة، فكان هذا الجيش القاعدة التي يستند عليها حكمه في بغداد، ثم اعقب ذلك سلسلة خطوات ادارية كأقصاء جميع الموظفين العرب والاكراد من المناصب العليا في الولاية وعين محلهم كبار شخصيات المماليك وبهذا استطاع ان يثبت اسس نظام حكم المماليك ويقوي بقاءه في العراق[٣٣].

كان الطابع المميز لحكم المماليك عن ما قبله وما جاء بعد هو شدة التنافس والتنازع على الحكم في العراق، فقد كان الولاة قبل عهد المماليك يعينون بفرمان يصدر من السلطان في الاستانة، وهذا يعني ان من يطمح بالوصول الى حكم العراق عليه استرضاء السلطان او حاشيته من اجل الظفر بفرمان الباشوية، أما في عهد المماليك اصبح الفرمان السلطاني قليل الاثر في تعيين الولاة ومعدوما في بعض الاحيان، حيث اصبح العامل الاساس في تعيين الولاة ما ينتهي اليه التنازع بين المماليك انفسهم، فأي مملوك يستطيع ان ينال منصب باشا بغداد اذا تمكن من التغلب على منافسيه بمختلف الطرق، وبعد حسمه الصراع لصالحه يجتمع اعيان بغداد وعلماؤها فيكتبون عريضة للسلطان يسترحمونه اصدار امر بمنح الوزارة وغالبا كان السلطان يستجيب لطلبهم[٣٤]، وكان هذا احد الاسباب الرئيسية في ضعف سلطة الباب العالي على ولاة بغداد الذين استغلوا هذا الامر لصالحهم الى مديات بعيدة، وصلت الى حد التقاعس عن المشاركة في الحملات العسكرية التي تقوم بها الدولة، او ارسال الامدادات اللازمة التي تطلب منهم، او التصدي للخطر الخارجي المتمثل في التدخلات الايرانية في العراق، فضلا عن الامتناع عن ارسال ما بذمتهم من اموال الى الخزينة العامة في الاستانة[٣٥].

استمر حكم سليمان باشا حتى عام ١٧٦٢، وخلال هذه الفترة كان السلطان محمود الاول (١٧٣٠-١٧٥٤) يتحين الفرصة المناسبة لأنهاء حكم المماليك في العراق، وما ان علمت حكومة الباب العالي نبأ وفاته حتى بادرت على الفور بتولية سعد الدين باشا والي الرقة على باشوية بغداد دون استشارة اعيان بغداد

وعلماؤها في الامر، وهذا الموقف يعطي دلالة واضحة بان حكومة الاستانة كانت تستشعر خطورة تغلغل المماليك في العراق وتثبيت للقضاء على نفوذهم الذي بدأ ينمو بصورة واضحة، أما المماليك فقد تنبه زعماؤهم الى ما تخطط له حكومة الباب العالي اتجاههم، فحاولوا تدارك الخطر الذي يهدد نفوذهم وسارعوا الى عقد اجتماع فيما بينهم واتفقوا على ترسيخ قائمة تضمنت سبعة شخصيات من زعماء المماليك آنذاك، ورفعوا بذلك طلبا للسلطان يسترحمونه القبول[٣٦].

وقبل ان تصل قائمة المرشحين التي اعدها اعيان بغداد وزعماء المماليك كان الباب العالي قد اسند ولاية بغداد الى والي الرقة سعد الدين باشا كما مر بنا سابقا، وكانت حكومة الباب العالي آنذاك في وضع لا يسمح لها بتنفيذ امرها القاضي بتعيين والي الرقة بالقوة، فتخلت عن الامر مكرهة وقبلت الالتماس المرفوع لها من مماليك بغداد وعلماؤها واسندت الوزارة الى علي بك الكتخدا الذي انعم للسلطان عليه برتبة الوزارة وعينه واليا على بغداد عام ١٧٦٢[٣٧].

وقبل ان يصل علي باشا الى بغداد ويتسلم زمام الحكم، بدأت المؤامرات تحاك ضده من اجل التخلص منه، وكانت اولى هذه المحاولات في طريق عودته من حربه مع عشيرة كعب عام ١٧٦٣[٣٨] وبعد فشل المحاولة راحت القوى المضادة التي تزعمتها عادلة خاتون[٣٩]، وزوج اختها عمر اغا اقوى المرشحين السبعة لمنصب الباشوية تحيك المؤامرات وتنشر الشائعات ضده، باتهامه بالتساهل مع العشائر الشيعية ومحاربة السنة وانه ينوي تسليم بغداد لشاه ايران، وكانت اصول علي باشا الفارسية قد اعطت هذه الاشاعات مفعولها بين الناس[٤٠].

كان لهذه الاتهامات صدى واسع بين الاهالي وادت الى اندلاع ثورة محلية تزعمها عمر اغا وقام بها الانكشارية، ورغم الاجراءات التي اتخذها علي باشا للقضاء على التمرد الا انه اضطر في النهاية الى الهروب متنكرا الا ان الثوار تمكنوا من اسره ثم اقتادوه الى القلعة وقتل هناك عام ١٧٦٤[٤١]، وعلى اثر مقتل علي باشا اجتمع اعضاء الديوان وعلماء بغداد واعيانها ودبجوا عريضة الى السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٣)، مليئة بالأكاذيب الملفقة كانت تتهم علي باشا بالخيانة وسعيه الى تسليم العراق الى ايران، وان ما قاموا به هو اتخاذ الاجراءات اللازمة اتجاه الخيانة قبل اخطار الباب العالي خشية فوات الاوان، وانهم سيترحمون السلطان ان يعهد بولاية بغداد الى عمر اغا لكفاءته واخلاصه للدولة، واخذ عمر اغا يحكم بغداد بالوكالة واخبر الباب العالي بذلك، اما الحكومة في الاستانة فإنها وجدت نفسها مضطرة امام انعدام الخيارات الاخرى الى قبول الاسترحام واصدر السلطان سنة ١٧٦٤ فرمانا يقضي بإسناد ولاية بغداد الى عمر باشا[٤٢].

كانت مدة حكم عمر باشا صورة واضحة عن طبيعة العلاقة بين حكومة الباب العالي والولاة المماليك، حيث اصبحت سيادة الدولة العثمانية على العراق اسمية، أما الحكم الحقيقي فهو بيد باشوات بغداد من المماليك يتصرفون بشؤون العراق حسب ما تقتضيه منافعهم ومصالحهم الخاصة، أما علاقتهم بالباب العالي فقد كانت مقتصرة على تقديم مبلغ من المال يرسل سنويا الى خزينة السلطان، واذا ما تعرض العراق الى تهديد خارجي كان باشوات المماليك يستنجدون بحكومة السلطان لمدهم بالجيش والاموال[٤٣].

كانت فترة ولاية عمر باشا ملئى بالأحداث الجسام والنزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية، وكان اولها تمرد عشائر الخزاعل والمنتفك والعبيد، ثم الطاعون الذي ضرب بغداد سنة ١٧٧٢ وانتشر في سائر مناطق العراق، ثم النزاعات العشائرية في كردستان بين ابناء الاسرة البابانية والتي ادت الى تدخل كريم خان الزند وزحفه على كردستان والبصرة، أما الدولة العثمانية فقد توفي السلطان مصطفى الثالث في عام ١٧٧٣ وخلفه على العرش السلطان عبد الحميد الاول (١٧٧٣-١٧٨٩) الذي اصدر فرمانا بتجديد الولاية لعمر باشا على بغداد، وفي هذه الفترة كانت الدولة العثمانية منشغلة في حربها مع روسيا التي انتهت بتوقيع معاهدة كوجك كينارجي، ثم اعقب ذلك قيام الايرانيين في عام ١٧٧٥ بفرض حصار على البصرة، الامر الذي جعل السلطان عبد الحميد الاول يلتفت الى العراق بقوة ويراجع سياسته اتجاه ولاة المماليك هناك، خصوصا ان هناك اعتقاد في الاستانة ان السبب الرئيسي في هذا النزاع مع ايران هو عمر باشا لذا فإن اقصاءه من الحكم يمكن ان يهدأ الحالة في كردستان وكذلك البصرة[٤٤]، لذلك سلكت الطرق الدبلوماسية في حسم النزاع، وارسلت احد مستشاريها وهو (وهبي افندي) لمفاوضة ايران لإنهاء الحرب الا ان المفاوضات اخفقت، ثم اجتمع السفير مع عمر باشا ووضع تقريرا عن الأوضاع في العراق وسلمه

الى الباب العالي، تسلمت الحكومة العثمانية التقرير واطلع عليه السلطان ثم طلب من بعض وزراء الايالات بيان آرائهم حول موقف ايران ومن هؤلاء احمد عزت باشا، والوزير سليمان باشا الجليلي والي شهرزور[٤٥]، قدم سليمان باشا الجليلي تقريره وكان ذا تأثير كبير على السلطان عبد الحميد، لأنه اوضح بصورة جلية سوء ادارة باشوات بغداد المماليك، فقرر اقصائهم والقضاء على المماليك في العراق، واصدر فرمانا بعزل عمر باشا وتعيين مصطفى باشا الاسبناقجي والي الرقة بدلا عنه، كما قررت حكومة الباب العالي تحسبا من ردة الفعل التي قد يقوم بها مماليك العراق ارسلت الوزيرين اوزون عبد الله باشا والي ديار بكر، وسليمان باشا الجليلي الى بغداد مع قوة كبيرة من الجند، وقد احيطت مهمة عمله بالسرية، حاصرت القوات مدينة بغداد واخذت تستعد لاقتحامها في حال واجهه مقاومة، أما عمر باشا فكان يعتقد ان هذه الجيوش جاءت تستعد للتوجه الى البصرة لفك الحصار عنها[٤٦]، وفي نهاية ١٧٧٦ امر مصطفى باشا بإحضار الوالي عمر باشا وابلغه خبر نقله من ولاية بغداد الى ديار بكر وسلمه الفرمان الخاص بهذا الامر فلم يبدي عمر باشا تذمرا وتقبل الامر بالطاعة وخرج مع اعوانه الى خارج المدينة استعدادا للسفر، ودخل الوالي الجديد مصطفى باشا وتسلم مقاليد الحكم في بغداد[٤٧].

ارادت الدولة العثمانية ان تستفيد من هذه الاوضاع وان تتخلص من المماليك نهائيا باعتبارهم اشد خطرا عليها من ايران، فكانت مهمة الجيش الذي ارسلته القضاء على نفوذ المماليك من خلال التخلص من عمر باشا، مستغلة نقمة اهالي بغداد عليه ومن التدخل الايراني واضطرابات امراء الكرد للتخلص منه[٤٨]، ولما كان عمر باشا خارج المدينة يستعد للسفر اصدر مصطفى باشا امرا بالهجوم على مخيمه ليلا، وفي اثناء هروبه تعثرت فرسه فسقط عنها والتوت رقبته ثم عثر عليه احد الجنود وقطع رأسه وسلمه الى مصطفى باشا الذي ارسله الى الاستانة[٤٩].

كانت حكومة الباب العالي قد وضعت امالا كبيرة على الوالي الجديد في ادارة ايالة بغداد نظرا الى الثقة التي اودعت فيه والصلاحيات الواسعة التي منحت له، لكنه فشل في انجاز مهمته فشلا ذريعا وتعقدت اوضاع العراق في عهده اكثر مما في السابق، فبعد ان صادر اموال عمر باشا صار يجني الاموال من اغنياء بغداد بحجة تكاليف حرب ايران مما ادى الى تذمر الاهالي الذين رفعوا كتابا الى السلطان يطلبون منه اقالة مصطفى باشا وتعيين والي جديد، وعلى اثر السياسة الشديدة التي اتبعها السلطان اتجاه المماليك هرب الكتخدا عبد الله خارج بغداد والتحق به من بقي من المماليك، فالف جيشا منهم ومن الناقمين على سياسة مصطفى باشا، واخذ يهدد بغداد، وقد عجز مصطفى باشا عن القضاء على التمرد[٥٠].

انزعجت حكومة الباب العالي من تصرفات مصطفى باشا فبدلا من ان يقوم الوالي الجديد بإنقاذ البصرة وانهاء حكم المماليك اخذ يعيش حياة اللهو والترف، كما امتنع عن ارسال القوات لمساعدتها وابلغ متسلم البصرة كذبا ان السلطات قد عقدت صلحا مع الايرانيين، لذلك قرر السلطان عبد الحميد الاول عزل مصطفى باشا وتعيين عبدي باشا والي كوتاهية، وصل عبدي باشا ومعه فرمان السلطان الى بغداد فلم يبدي مصطفى باشا أي مقاومة، بل هرب الى الموصل ومنها الى ديار بكر حيث تم القبض عليه، وكانت حكومة الباب العالي قد اصدرت امرا بإعدامه فقطع راسه وارسل الى الاستانة[٥١].

وعندما وصل عبدي باشا الى بغداد وجد الحالة سيئة جدا، فقد تعاظم نفوذ عبد الله اغا واصبح مسيطرا على اواسط العراق، وازاء هذا الوضع المتدهور وجد الباب العالي نفسه امام الامر الواقع مرة اخرى، فقد عجز الولاة الذين ارسلتهم الدولة العثمانية عن حكم العراق وانقاذه، لهذا تخلت الدولة مؤقتا عن فكرة القضاء على المماليك وحكمهم في العراق، واصدرت فرمانا بإسناد باشوية بغداد الى عبد الله باشا، وتعيين حسن اغا حاكم ماردين واليا على كركوك وكان ذلك عام ١٧٧٦[٥٢].

لم تكن سياسة عبد الله باشا افضل حالا ممن سبقوه من الولاة فبعد ان تولى مقاليد الحكم اخذه الغرور والتكبر، وكانت سياسته الوحيدة هي ترسيخ نفوذ المماليك، كما انه انشغل باللهو والملذات وفي عهده زاد نفوذ عجم محمد الذي اصبح يدير امور الولاية من خلال منصبه كخزندار ثم اصبح كتخدا قبل وفاة عبد الله باشا، كذلك امتنع عن ارسال المساعدة الى حسن باشا والي كركوك في قتاله مع الايرانيين، كما انه لم يقم باي اجراء لإنقاذ البصرة رغم تأكيدات حكومة الباب العالي على ذلك[٥٣]، ادت هذه الاحداث الى استياء السلطان الذي تأخر عليه خبر ارجاع البصرة من الايرانيين، وفسر ذلك بان عبد الله باشا اما جبن عن القتال واما خان، وعلى اثر ذلك طلب احد حاشية السلطان وهو سليم باشا الذي كان يرغب في الذهاب

الى العراق فطلب من السلطان تعيينه مساعدا لعبد الله باشا ووعده ان يأتي بمفاتيح البصرة، فأرسله السلطان الى بغداد، الا ان الآمال التي كانت معقودة عليه سرعان ما تلاشت فقد كان مولعا باللهو فاصبح العوبة بيد عجم محمد الذي بلغت سطوته في عهده الذروة واخذ يطمح لنيل الباشوية، وفي هذه الاثناء كان كريم خان الزند يستعد للزحف على بغداد، أما عبد الله باشا وسليم باشا فلم يكونا راغبين بالمواجهة وفضلا التفاوض، وقبل انتهاء المفاوضات توفي عبد الله باشا في اوائل عام ١٧٧٧[٥٤]، وفي اعقاب وفاته دخلت البلاد في نزاع وفوضى وتنافس على السلطة بين حسن باشا والي كركوك وعجم محمد كخيه عبد الله باشا، وانتخب سليم افندي قائمقام لخمسة شهور، أما الباب العالي فبعد فشل مبعوثين الى بغداد فضلا عن فشل سليم افندي، بالإضافة الى خطورة الوضع المتمثل بتهديد جيش كريم خان الزند بدخول بغداد، اضطر الى اسناد الباشوية الى حسن باشا والي كركوك الذي كان له الفضل في اخماد الفتنة سنة ١٧٧٨[٥٥].

دخل حسن باشا بغداد في مايس عام ١٧٧٨ وقد شهدت فترة حكمه البالغة اكثر من سبعة اشهر الكثير من التمردات والنزاعات ولم تكن اوضاع العراق في عهده مستقرة، فقد شن اكثر من حملة عسكرية على تمردات عجم محمد وابن محمد خليل الذين اخذوا يشنون الغارات على بغداد، وفي البصرة استطاعت عشائر المنتفك الانتصار على الجيش الايراني الذي انسحب من البصرة سنة ١٧٧٩ على اثر وفاة كريم خان الزند واضطراب الاوضاع في ايران، وكان من نتيجة ذلك اطلاق سراح سليمان اغا متسلم البصرة السابق المسجون في شيراز[٥٦].

كان خروج سليمان اغا (سليمان باشا الكبير فيما بعد) من السجن ووصلوه الى الحويزة نقطة تحول في تاريخ الحكم المملوكي في العراق، فهو يعتبر من اقوى الولاة المماليك في العراق دام حكمه قرابة اثنا عشر سنة، وبسبب مقدرته السياسية وما يتمتع به من تأييد كانت علاقته مع الدولة العثمانية جيدة في البداية، اضافة الى علاقته الجيدة مع القناصل البريطانيين في العراق واستانبول والتي ساهمت بشكل او باخر في وصوله الى منصب الباشوية، فبعد ان رفض متسلم البصرة الجديد نعمان اغا السماح له بدخول البصرة وايده في ذلك حسن باشا والي بغداد، راسل سليمان اغا السلطان عبد الحميد الاول ملتمسا اياه اعادته كمتسلم للبصرة، وقد تدخل القنصل البريطاني في شيراز لدى السلطان لمنح البصرة لسليمان اغا فوافق، أما حسن باشا فقد دخل في صراع مع الاهالي الذين انضموا الى جانب عجم محمد وشنوا هجوما على السراي وفي ٧ تشرين الاول ١٧٧٩ هرب الوالي الى الموصل ومنها الى ديار بكر حيث توفي هناك وظل منصب الباشوية شاغرا[٥٧]. اخذ سليمان باشا يراسل السلطان محمود الثاني ملتمسا منه اسناد ولاية بغداد اليه متعهدا له بإنهاء الاضطرابات هناك واعادة الامن وبعد مراسلات عديدة اقتنع السلطان[٥٨]، وكان يرى في شخص سليمان باشا رجل الساعة الذي سيضع حدا للفوضى التي دامت ثمانية عشر عاما (١٧٦٢-١٧٨٠)، لاسيما وان السلطان كان على اطلاع بالدور الذي قام به سليمان باشا خلال حصار البصرة، ولذلك اصدر فرمانا بإسناد باشوية بغداد اليه بالإضافة الى البصرة[٥٩].

يمثل حكم سليمان باشا الكبير العصر الذهبي لحكومة المماليك في العراق، فقد كانت جهوده في سبيل تثبيت حكم المماليك قد مدت عمرها الافتراضي حتى عهد داود باشا، استطاع سليمان باشا في بداية حكمه ان يفرض الامن والنظام في العراق بالقوة ويقضي على كل التمردات العشائرية في البصرة والمنتفك والمناطق الكردية مما اثار استحسان السلطان عبد الحميد الاول الذي منحه ثقته واعتمد عليه وكلفه بمحاربة الاكراد الماليين في مناطق ما وراء ماردين الذي عجز ولاة الرقة وديار بكر عن ردهم وقد نجح سليمان باشا في القضاء عليهم[٦٠]، وفي عهده اصبح العراق في حكم شبه مستقل عن الدولة العثمانية، ورغم ذلك فقد احتفظ الوالي بعلاقات طيبة مع الدولة العثمانية على الاقل في البداية، كان سليمان باشا يبعث الاموال المستحقة عليه في اوقاتها كما انه وضع ممثلا له يخبره بكل ما يدور حوله اضافة الى علاقاته مع اعضاء الديوان في الاستانة[٦١]، عاصر سليمان باشا في نهاية حكمه السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) وفي عهده اصبحت حكومة الباب العالي ترتاب من سلوك سليمان باشا الكبير وتصرفاته، لان حكمه اصبح شبه مستقل واصبح تابعا للدولة بالاسم فقط، وكانت حكومة السلطان ترغب في تبديل ادارة الحكم في بغداد[٦٢]، الا ان المشاكل والحروب التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية مع الدول الاوربية حالت دون اتخاذها أي اجراءات اتجاه والي بغداد[٦٣].

كان سليمان باشا قد رشح قبل وفاته الكتخدا علي اغا لباشوية بغداد من بعده، وبعد وفاته نشب صراع بين المتنافسين على الباشوية وعلى رأسهم رئيس الانكشارية احمد اغا، الا ان الصراع حسم لصالح علي باشا وتمكن بدعم من المقيم البريطاني في بغداد من تسلم ولاية بغداد عام ١٨٠٢، عاصر حكم السلطان سليم الثالث ودام حكمه قرابة الخمس سنوات، لم تكن الاوضاع في عهده مستقرة، فقد كثرت في عهده الثورات العشائرية، كما انتشر الطاعون، قام ببعض الاعمال الزراعية والعسكرية، وانتهى حكمه بالاغتيال في ٨ آب ١٨٠٧ على يد رجل كرجي كان من المقربين اليه اغتاله الاخير اثناء صلاته في المسجد[٦٤].

عقب مقتل علي باشا عقد اجتماع في دار الولاية حضره المفتي وقاضي الولاية والعلماء وقرروا تولية سليمان بك وكتبوا بذلك محضرا وقعوا عليه وارسلوه الى السلطان مصطفى الرابع ملتمسين منه قبول طلبهم، كان الباب العالي قد عقد العزم منذ وفاة سليمان باشا الكبير على اقصاء المماليك عن حكم العراق، وقد اعتقدت الحكومة ان الفرصة اصبحت مؤاتيه بعد مقتل علي باشا، فسارعت الى تعيين ضياء يوسف باشا الصدر الاعظم الاسبق والي ارضروم[٦٥]. لكن سرعان ما تراجع الباب العالي عن موقفه مفضلا اسناد ولاية بغداد الى الكتخدا سليمان اغا الذي عرف فيما بعد (سليمان باشا الصغير)، وذلك لجمله من الاسباب كان من بينها وقوف السفير الفرنسي في الاستانة الجنرال سبستياني بجانب سليمان اغا متمنيا على السلطان مصطفى الرابع ان يمنحه ولاية بغداد[٦٦]، فضلا عن الظروف الداخلية التي كانت تعيشها للدولة العثمانية بعد مقتل السلطان سليم الثالث، وعلى اثر ذلك وافق الباب العالي على اسناد باشوية بغداد الى سليمان باشا الصغير في ربيع ١٨٠٨[٦٧].

سعى سليمان باشا الصغير الى الاستقلال عن الدولة العثمانية ويبدوا هذا واضحا من الاعمال التي قام بها، كإلغاء الضرائب والرسوم التي كانت لا تزال مطبقة في الدولة العثمانية، كما انه تجاوز حدود صلاحياته بالاعتداء على اراضي ديار بكر محاولا التحكم في تعيين ولاة الموصل لفرض سيطرته المباشرة عليها[٦٨] وصادف في هذا الوقت ان تربع على عرش السلطنة العثمانية السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، الذي اخذ ينظر الى ما يقوم به باشا بغداد نظرة ارتياب لاسيما وان باشا بغداد قد امتنع عن ارسال ما تبقى من اموال بذمة سلفيه سليمان باشا وعلي باشا، كذلك الاشاعات التي دارت حوله انتمائه الى المذهب الوهابي[٦٩]، فضلا عن التدخلات من قبل المقيم البريطاني ومحاولاته عزل الوالي المدعوم من قبل الفرنسيين، وكانت العلاقة بين والي بغداد والمقيم البريطاني سيئة بسبب منع الوالي المقيم وزوجته من دخول بغداد بعد عودتهم من سفرة خارجها، مما ادى الى توتر العلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية، اصدر على اثرها السلطان محمود الثاني توبيخا لوالي بغداد، هذه العوامل وغيرها ولدت رغبة قوية لدى السلطان لإنهاء حكم سليمان باشا الصغير[٧٠] ، فارسل احد كبار رجال الدولة حالت محمد سعيد، وصل حالت افندي الى بغداد وقابل سليمان باشا وعرض عليه اوامر الباب العالي، الا ان الباشا لم يعر اهتماما لما قاله حالت افندي، فقام الاخير برفع تقرير مفصل عن الاوضاع في العراق الى السلطان محمود الثاني، الذي اصدر اوامره بإقصاء سليمان باشا الصغير بالقوة، وعلى اثر ذلك اعد حالت افندي حملة عسكرية كبيرة على بغداد انضم اليها عبد الرحمن الباباني وعشائر طي والعبيد والعزة وغيرها[٧١]، استعد الطرفان للمواجهة الا ان الاضطرابات التي حدثت داخل بغداد قد اشغلت سليمان باشا عن مواجهة الجيش الزاحف، وقد تزعم هذا التمرد عبد الرحمن اغا احد قادة الانكشارية وشاركه بعض الاهالي والناقمين على الوالي، حاصر حالت افندي بغداد وبعد الهزيمة هرب سليمان باشا الى الجنوب وفي الطريق قتل وارسل راسه الى الاستانة عام ١٨١٠[٧٢].

كان السلطان محمود الثاني قد اعطى حالت افندي عندما كلفه بقيادة حمله على بغداد لأقصاء سليمان باشا الصغير فرمانا خاليا من الاسم وخوله كتابة من يريد تعيينه لباشوية بغداد، وقد استطاع عبد الرحمن الباباني اقناع حالت افندي اسناد منصب الباشوية اليه فرفع حالت افندي هذا الاقتراح الى السلطان فأجابه الباب العالي: ((ان المماليك وان كانوا مصدر ازعاج للدولة ونرغب في التخلص منهم، الا انهم لم يتلجؤوا يوما ما الى دولة اجنبية، اما البابانيون فانهم يتأرجحون بين الدولة العثمانية والدولة الايرانية، ولذلك لا نرى اعهاد ولاية بغداد اليهم))[٧٣]، ولما رأى عبد الرحمن الباباني استحالت الحصول على الباشوية استطاع اقناع حالت افندي اسناد ولاية بغداد الى عبد الله اغا فأسندت اليه الباشوية وذلك عام ١٨١٠[٧٤].

لم يدم حكم عبد الله باشا في بغداد غير سنتين ونصف تقريبا، وقد قضى تلك المدة في قمع الاضطرابات في كردستان ضد عبد الرحمن الباباني، وصراعه مع سعيد اغا ابن سليمان باشا الكبير الذي هرب الى المنتفك واخذ يحرض العشائر على عبد الله باشا، وقد كانت خسارته في حملته الاخيرة عام ١٨١٣ على قبائل المنتفك السبب في القبض عليه وقتله[٧٥]، وعقب مقتل عبد الله باشا ارسل قاضي بغداد التماسا الى السلطان محمود الثاني بإسناد باشوية بغداد الى سعيد اغا، وبعد دخوله الى بغداد في ايار ١٨١٣ تولى القائمقامية الى ان يصدر الفرمان السلطاني، ثم تقدم سعيد اغا بالتماسه الى السلطان مرفقا بتأييد اعيان بغداد وعلماؤها وفي حزيران وصل فرمان السلطان بتعيينه واليا على بغداد[٧٦].

في عهد الوالي سعيد باشا ساءت العلاقة بين الباب العالي والمماليك في بغداد، فقد اثار سوء تصرفات سعيد باشا واداراته لبغداد السلطان محمود الثاني، ففي الوقت الذي كان فيه الباب العالي يعمل على تسوية الامور مع ايران وتهدئتها عقب عقد الدولة العثمانية الصلح مع روسيا عام ١٨١٢، اقدم سعيد باشا على عزل محمود الباباني باشا السليمانية الذي نال منصبه بمساعدة الايرانيين مما ادى الى اخفاق المفاوضات مع ايران، وعلى اثر ذلك ارسل الشاه زادة محمد علي ميرزا جيشا سنة ١٨١٥ لمساعدة محمود الباباني[٧٧]، وقد وجد الباب العالي ان لا سبيل لإنقاذ العراق من اوضاعه المتدهورة الا بعزل سعيد باشا، وقد زاد من غضب الباب العالي على سعيد باشا بسبب المؤامرة التي قام بها اليهودي عزرا والتي فسرتها حكومة الاستانة على انها محاولة للانفصال عن الدولة العثمانية، وعلى اثر هذه التطورات اصدر السلطان فرمان بعزله ونقله الى حلب، واسندت قائمقامية بغداد الى احمد بك الى حين تعيين والي جديد[٧٨]، وقد ساعدت الظروف التي تعيشها الدولة العثمانية تأجيل فكرة القضاء على الحكم المملوكي، ورأى الباب العالي ان المصلحة تقتضي اسناد باشوية بغداد الى داود افندي، فتم اصدار الفرمان السلطاني بتعيين داود باشا على ولاية بغداد وبرتبة وزير [٧٩]، أما سعيد باشا فسارع بطلب المساعدة من البابانيين وشيخ المنتفك حمود الثامر وقاد حملة وقاوم زحف قوات داود باشا الا انه لم ينجح في صده، واستطاع داود باشا دخول بغداد في ٢٠ شباط ١٨١٧، أما سعيد باشا فقد اغتاله رئيس الانكشارية[٨٠].

في عهد داود باشا تجددت فكرة القضاء على حكم المماليك، بعدما تبينت للسلطان نواياه نحو توحيد العراق كله تحت حكمه واستغلال امكانات العراق الاقتصادية لتنفيذ خططه التجارية والعسكرية، وكان على عرش الدولة العثمانية السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) الذي افتتح اعماله بالقضاء على الانكشارية وانشاء جيش نظامي جديد يعمل على تطبيق النظام المركزي المباشر، وقد سعى السلطان الى تطبيق النظام المركزي بالقضاء على حكم العصبيات في كافة الولايات العثمانية ومنها اقصاء المماليك عن حكم العراق نهائيا[٨١].

لقد تظافرت عدة اسباب مجتمعة في تعجيل السلطان بالقضاء على المماليك، فقد طلب السلطان من كافة ولايات الدولة العثمانية تطبيق امر القضاء على قوات الانكشارية في ولاياتهم، الا ن داود باشا لم يمتثل لتلك الاوامر التي صدرت اليه، وقد اعتبر السلطان هذا العمل عصيانا لأوامره، وعندما اعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية تأييدا لثورة اليونان ١٨٢٧ اعلنت الدولة العثمانية النفير العام وطلب من كل والي تقديم معونة مالية دعما للمجهود الحربي، وكان مقررا ان يدفع داود باشا ستة الاف كيس، ولكنه امتنع عن ارسال هذا المبلغ، فكان هذا الامتناع نذير ازمة خطيرة بينه وبين السلطان وساد الاعتقاد في الاستانة ان داود باشا اعلن العصيان على الدولة وانه يجب اقصاءه عن الحكم[٨٢].

كانت الدولة العثمانية تعاني من الاضطرابات الداخلية والخارجية فحاولت ان تصل الى هدفها بعزل داود باشا بالطرق الدبلوماسية، وفي عام ١٨٣٠ ارسل السلطان محمود احد مبعوثيه الثقاة يدعى صادق افندي الدفتري، وخوله مسؤولية العمل على التخلص من داود باشا باي وسيلة متاحة[٨٣]، غادر صادق افندي الاستانة في اب ١٨٣٠ ومعه احد رجال الديوان، أما داود باشا فقد احس بما تنطوي عليه مهمة المبعوث القادم لذلك اعد العدة لمواجهته، وبعد فشل محاولات داود باشا استمالته بالهدايا وتنحيته عن المهمة التي جاء بها، عقد داود باشا اجتماعا مع اعضاء الديوان وتداولوا حول الطريقة الامثل للتخلص من صادق افندي دون ان يثير ذلك الشك والريبة حول قتله، واجمع الحاضرين على التخلص من مبعوث السلطان فارسل قوة من الجند احاطت بالدار التي يقيم فيها صادق افندي وهجموا عليه وقتلوه خنقا، كان لمقتل

صادق افندي صدى مدو في الاستانة وفي مختلف الولايات العثمانية، وعندما علم الباب العالي بقتل صادق افندي قرر تنحيه داود باشا عن الحكم بالقوة[٨٤].
قرر السلطان محمود الثاني توجيه ضربة نهائية لمماليك العراق واختار لهذه المهمة والي حلب علي رضا باشا، فاسند اليه ولاية بغداد وديار بكر والموصل اضافة الى ولاية حلب، وقد استطاع علي رضا باشا ان يجمع حوله الناقمين على حكم داود باشا والطامعين في الحكم، وكان على رأس هؤلاء والي الموصل الجديد قاسم العمري وبعض زعماء المماليك وشيوخ العشائر العربية[٨٥].
وفي أوائل شباط عام ١٨٣١ تحرك الوالي الجديد من حلب على رأس عشرة الاف جندي مع تسعة مدافع ميدان وفي طريقه انضمت اليه عشائر شمر الجربا وعشائر عقيل، وعند وصوله الموصل صدرت الاوامر الى الصدر الاسبق سليم محمد ان يذهب على رأس قوة عسكرية لمساعدة الحملة، واصدر علي رضا باشا الاوامر الى الصدر الاسبق سليم محمد ان يذهب على رأس قوة عسكرية لمساعدة الحملة، كما اصدر امر بتعيين حاكم الموصل قاسم العمري قائمقام لولاية بغداد، وفي اثناء ذلك كان داود باشا يستعد للوقوف بوجه القوات الزاحفة واستدعى بعض العشائر لمساندته، وقد حشد داود باشا جيشه في الساحة الكبرى في بغداد بقيادة سليمان اغا، وزحف قسم من جيشه نحو كركوك لمواجهة جيش علي رضا باشا، لكن سرعان ما تفشى وباء الطاعون في الجيش ثم انتشر في انحاء العراق[٨٦].
لقد قضى الطاعون على معظم جيش داود باشا واصبح الطريق ممهد امام علي رضا باشا بالزحف على بغداد، وبذلك احبطت مساعي داود باشا في الدفاع والمواجهة بعد فناء جيشه واصابته هو نفسه بالمرض، ظل علي باشا قرب الموصل وسير قسم من جيشه نحو بغداد بقيادة قاسم العمري الذي عينه قائمقام على بغداد، وصل العمري اطراف بغداد وحاصرها بعد ان فشلت محاولات من ارسلهم داود باشا لجمع المتطوعين[٨٧].
ادرك داود باشا الخطر الذي يتهدده فقرر الخروج ليلا والالتجاء الى دار حبيبه خانم[٨٨]، وبعد ان شاع خبر اختفاءه قرر اعيان بغداد وزعماؤها المحافظة على سلامته وعهدوا الى صالح بك الابن الثالث لسليمان باشا الكبير الحفاظ عليه، وصل قاسم العمري من الكاظمية فدخل بغداد واستقبله السكان وادخلوه السراي، الا ان قاسم العمري حاول القضاء على داود باشا والاستئثار بالحكم، الامر الذي اثار الاهالي الذين اجتمعوا حول السراي وقتلوه بعد ان احرقوا السراي الحكومي[٨٩].
وصلت الاخبار الى علي رضا باشا وهو في طريقه الى بغداد فوصل اليها في بداية تموز ١٨٣١ وخيم في الاعظمية، وضرب حصارا على بغداد استمر عشرة اسابيع، استعد اهالي بغداد للدفاع وكان جميع ما في حوزة المدافعين من القوة خمسمائة من الجند النظامي من المماليك ومثل ذلك من عرب عقيل، أما علي باشا فكان لديه كتيبتان من الخيالة، واثنان من المشاة، واثنا عشر الفا من غير النظاميين اكتفى علي باشا بحصار المدينة واخذ يستميل القبائل والاهالي بالأموال وتوزيع الاراضي[٩٠].
اما الاهالي في بغداد فقد فتك بهم الحصار وتعالت الاصوات بالاستسلام وبعد مفاوضات بين الطرفين تمكن الجيش من دخول بغداد عبر الباب الشرقي بعد ان استولى عليه اتباع علي رضا باشا في ايلول ١٨٣١، اعلن علي رضا باشا العفو العام بعد دخول المدينة، وارسل داود باشا وعائلته الى الاستانة مع التماس للسلطان محمود الثاني بالعفو عنه، أما المماليك فقد دعاهم بحجة قراءة فرمان السلطان بصورة رسمية وقد تجمع في ساحة الدار التي جرت فيها الاجتماع كل من بقي حي من المماليك فقرأ الفرمان وعاد الباشا الى الداخل فكان ذلك بمثابة اشارة لهم فهجم بموجبها جماعة من الالبانيين على الاغوات المماليك وقتلوهم، وأما الذين اعتقلوا منهم فقتلوا في مكان اخر من المدينة، وصدرت الاوامر بالقبض على المماليك في داخل المدينة وخارجها ولم ينجوا من هذه المذبحة من المماليك الا من استطاع الفرار الى المناطق النائية، وهكذا انتهى حكم المماليك الذي دام اكثر من ثمانون عاما فعاد العراق الى الحكم العثماني المباشر[٩١].
الخاتمة:
حكم المماليك العراق قرابة الثمانون عاماً استطاعوا خلالها ثبيت حكمهم في هذه الايالة العثمانية وجعلوه اشبه بالحكم الوراثي بينهم، مستغلين اوضاع العراق الخاصة حيث ثورات العشائر العربية والكردية المتكررة داخليا، والخطر الايراني الذي يتحين الفرص لاحتلال العراق خارجياً، هذا فضلاً عن المشاكل

التي تعاني منها الدولة العثمانية نفسها داخلياً وخارجياً، هذه الظروف ساعدت على امتداد حكم المماليك لفترة اطول. كانت علاقة المماليك بالدولة العثمانية متذبذبة وكثيرا ما سعى مماليك العراق للاستقلال عن الدولة العثمانية من خلال الامتناع عن تنفيذ الاوامر الصادرة من الباب العالي وعدم دفع الاموال المستحقة لخزينة الدولة في الاستانة، اما الدولة العثمانية فكانت تدرك نوايا المماليك وطموحهم نحو العراق لذلك كانت تسعى دائما للتخلص من الحكم المملوكي وارجاع العراق الى حكم الدولة المباشر، ولتحقيق ذلك استخدمت الطرق الدبلوماسية تارة، والقوة العسكرية تارة اخرى الا انها كانت دائما ما تضطر الى اعادة تنصيب المماليك بعد فشل مبعوثيها في ضبط النظام ومواجهة الخطر الايراني الامر الذي يستطيع المماليك التعامل معه حيث تميز هؤلاء بامتلاكهم جيش منظم وقوي من الناحية العسكرية اضافة الى انهم خبروا ظروف العراق واستطاعوا التعامل معها فضلاً عن التأييد الذي يحظى به المماليك من سكان العراق هذه العوامل كلها كانت السبب في قبول الدولة العثمانية بأسناد ولاية بغداد للمماليك في الوقت الذي كانت راغبة في انهاء الوجود المملوكي في العراق واعادته الى حكم الدولة المباشر.

الهوامش:

(١) خليل علي مراد، العراق في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠، (بيروت : دار الرافدين ، ٢٠١٨)، ص٣٣ .
(٢) سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث، (عمان : دار الشرق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص١٦٩.
(٣) عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق ابان عهد المماليك ١٧٤١-١٨٣١، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الآداب، ١٩٧٦)، ص٣.
(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (بيروت : دار الراشد، ٢٠٠٥)، ج١، ص٩٢-٩٣.
(٥) سيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط٥، (بيروت : الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص١٠٠-١٠١ .
(٦) محمد سهيل طقوس، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت: دار النفائس، ٢٠١٥)، ص٣٨.
(٧) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص١٩-٢٠.
(٨) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)، ص١٣.
(٩) حسن باشا: هو حسن باشا ابن مصطفى بك كان والده ساهيا في جيش مراد الرابع، ودرس حسن باشا الذي ولد في اوربا عام ١٦٥٧ بثقافة مدارس السراي، فاعجب به الصدر الاعظم، وفي سنة ١٦٨٣ بدأ العمل في وظائف القصر ثم رفع الى مرتبة وزير، في ١٦٩٧ فتولى ايالة قونية وحلب وأورفه، وفي سنة ١٧٠٢ عين حاكما لديار بكر، ثم خلف علي باشا على ولاية بغداد سنة ١٧٠٤، للتفاصيل انظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق ص١٥٥؛ عبد الرحمن السويدي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء،ط٥، (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٣)، ص٤٣-٦٠.
(١٠) علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني،(بغداد: دار الرشيد للطباعة،١٩٨٧)، ص٩٩.
(١١) ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص١٥٦-١٥٧.
(١٢) احمد باشا: هو احمد بن حسن باشا فاتح همدان، تولى والده حسن باشا ولاية بغداد عام ١٧٠٤، هو الابن الوحيد من الذكور، ولد سنة ١٦٨٥ في جفلكة بالقرب من استانبول، رافق والده في مختلف الوظائف مما اكسبه خبرة ادارية وعسكرية، عاش في بغداد احد عشر سنة ثم عين والي لشهرزور عام ١٧١٥، ثم نقل الى قونية ثم الى البصرة عام ١٧٢١، ولما توفي والده عام ١٧٢٣ اصبح واليا على بغداد، للتفاصيل انظر: باقر امين الورد، بغداد خلفائها ولاتها ملوكها، (بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٣)، ص٢١٨.
(١٣) علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص١٩.
(١٤) علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد العثماني، المصدر السابق، ص٩٩.
(١٥) المصدر نفسه ، ص١١٤.
(١٦) ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨، (بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٤)، ص٣٣٨.
(١٧) عمار عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق ابان عهد المماليك ١٧٤١-١٨٣١، المصدر السابق، ص٨٩.
(١٨) سليمان فائق، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد، ترجمة محمد نجيب ارمنازي، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦١)، ص٢٥.
(١٩) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٩٠.
(٢٠) احمد علي الصوفي، المماليك في العراق حقائق خطيرة عن تاريخ العراق القريب، (الموصل: مطبعة الاتحاد الجديدة، ١٩٥٢)، ص١٧-١٨.
(٢١) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.
(٢٢) سليمان باشا (أبي ليلي):- وهو من المماليك الكرج الذين اشتراهم حسن باشا وتعدهم بالرعاية، وقد حصل على حريته بخدماته لابن سيده وشجاعته، تزوج عادلة خانم ابنة احمد باشا، شغل منصب كتخدا عدة سنوات وتدرج بالألقاب اذ صار

داماد ثم مير ميران واخيرا تولى ولاية البصرة عام ١٧٣٦، ثم تولى باشوية بغداد عام ١٧٥٠ واستمر واليا عليها حتى وفاته عام ١٧٦٢. للتفاصيل انظر: باقر امين الورد، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٢٣) داود باشا:- ولد داود حوالي سنة ١٧٧٤ من اب يدعى بطرس، في اسرة كرجية مسيحية في تفليس، وفي سنة ١٧٨٤ جاء الى العراق وهو في العاشرة تقريبا عن طريق النخاسين، وفي بغداد اشتراه مصطفى الربيعي بك سنة ١١٩٩هـ ثم باعه الى سليمان باشا الكبير الذي ادخله في نظام تربية المماليك، وكان مولعا بالعلوم تلقى العلم عند كبار العلماء، عينه سليمان باشا الكبير بمنصب ناظم تربية المماليك، ثم بمنصب الخزنة دار وزوجه من ابنته، تدرج في المناصب حتى تولى باشوية بغداد خلال الفترة ١٨١٧-١٨٣١. للتفاصيل انظر: عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، المصدر السابق، ص٤١-٤٣.

(٢٤) السلاطين الذين عاصروا مماليك العراق هم: ١- السلطان محمد الثاني (١٧٠٣-١٧٥٤)، السلطان عثمان الثالث (١٧٥٤-١٧٥٧)، والسلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٣)، والسلطان عبد الحميد الاول (١٧٧٣-١٧٨٩)، والسلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧)، والسلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧-١٨٠٨) والسلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، للتفاصيل انظر: عزتلو يوسف بك آصف، تاريخ سلاطين بني عثمان، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤)، ص١٠٣-١٢٤؛ محمد فريدبك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار النفائس، ١٩٨١)، ص٣١٢-٣٩٨.

(٢٥) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين،(بيروت: الدار العربية للموسوعات د.ت)، ج٦، ص٦.

(٢٦) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٢٧) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٥-٦.

(٢٨) رسول حاوي الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ص٩٧-٩٩.

(٢٩) باقر امين الورد، المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

(٣٠) ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٢٠٠-٢٠١.

(٣١) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٣٢) سليمان فائق بك، المصدر السابق، ٢٠-٢١.

(٣٣) احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص١٦-١٧.

(٣٤) علي الوردي، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٥.

(٣٥) علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٣٠.

(٣٦) ضم كل من: عمر كهيه، وعبد الله كهيه، واسماعيل كهيه، ورستم كهيه، وحسن كهيه، ومحمود كهيه، وعلي كهيه، وكان ابرز هؤلاء عمر انما الزوج الثاني لعائشة خانم البنت الصغرى لأحمد باشا والي بغداد الذي حكم من ١٧٢٣-١٧٤٧، والاخر على اغا مستلم البصرة الذي كان من قبل حاكم الديوانية. للتفاصيل انظر: علي الوردي، المصدر السابق، ج١، ص١٥٩.

(٣٧) احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص١٨.

(٣٨) رسول حاوي الكركوكلي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣٩) عادلة خاتون: حي ابنة احمد باشا والي بغداد، كلوخ خانم، ولدت عام ١٧١٧ في بغداد وتلقت تعليما جيدا، تزوجت من سليمان باشا ابو ليلة، كان لها دور كبير في ادارة شؤون الحكم اثناء تولي زوجها باشوية بغداد، اهتمت بأمور التعليم وبناء المدارس والمساجد والاعمال الخيرية، توفيت عام ١٧٦٨، للتفاصيل انظر: عماد عبد السلام رؤوف، عادلة خاتون صفحة من تاريخ العراق، (بغداد: مكتب الجواد للطباعة والنشر، ١٩٩٧).

(٤٠) ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٤١) كارستن نيبور، رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة محمود حسين الامين، (بغداد: وزارة الثقافة، د.ت)، ص٦٣-٦٤.

(٤٢) علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٣٥.

(٤٣) احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص١٩.

(٤٤) ايناس سعدي عبد الله، المصدر السابق، ص٣٤٣.

(٤٥) امين بن حسن الحلواني، خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق، (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٢)، ص٨-٩.

(٤٦) ايناس سعدي عبد الله، المصدر السابق، ص٣٤٣.

(٤٧) احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص٣٢-٣٣.

(٤٨) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج٦، ص٦٥.

(٤٩) علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٣٧.

(٥٠) امين بن حسن الحلواني، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٥١) عباس العزاوي، المصدر السابق، ج٦، ص٧٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٧٧-٧٨.

[٥٣] امين بن حسن الحلواني، المصدر السابق، ص١٦.
[٥٤] ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص١٦٣.
[٥٥] رسول حاوي الكركوكلي، المصدر السابق، ص١٦٣.
[٥٦] علاء موسى كاظم نوري، المصدر السابق، ص٤٢.
[٥٧] احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص٥٢-٥٣.
[٥٨] ابراهيم احمد محمد الشياب، الحياة السياسية في العراق في عهد سليمان باشا الكبير ١٧٨٠-١٨٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ١٩٩١)، ص١٠٥-١٠٦.
[٥٩] سليمان فائق، تاريخ بغداد، ترجمة موسى كاظم نورس، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر، د.ت)، ص٢٣-٢٤.
[٦٠] رسول حاوي الكركولي، المصدر السابق، ص١٩٤-١٩٦.
[٦١] اوليفيه، رحلة اوليفيه الى العراق ١٩٧٤-١٧٩٦، ترجمة يوسف حلبي، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٨)، ص١٠٩.
[٦٢] سليمان فائق، تاريخ بغداد، المصدر السابق، ص٣٧.
[٦٣] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، ص٢٣.
[٦٤] علي الوردي، المصدر السابق، ج١، ص٢٠٣-٢١٣.
[٦٥] احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص١٠٥.
[٦٦] سليمان فائق، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧.
[٦٧] علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٧١-٧٢.
[٦٨] رسول حاوي الكركولكي، المصدر السابق، ص٢٤٩.
[٦٩] علي الوردي، المصدر السابق، ج١، ص٢١٥.
[٧٠] رسول حاوي الكركوكلي، المصدر السابق، ص٢٤٩.
[٧١] ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٢٧٣.
[٧٢] المصدر نفسه، ص٢٧٣.
[٧٣] علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٨١.
[٧٤] ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٢٧٣.
[٧٥] علي الوردي، المصدر السابق، ج١، ص٢٢٣.
[٧٦] متعب خلف جابر، العراق في عهد الوالي سعيد باشا ١٨١٣-١٨١٦، مجلة الباحث، العدد الخاص، المؤتمر الاول، ج١، ٢٠١٢، ص٦٣٠.
[٧٧] المصدر نفسه، ص٦٣١-٦٣٣.
[٧٨] احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص١٤٧-١٤٨.
[٧٩] المصدر نفسه، ص١٤٩.
[٨٠] سليمان فائق بك، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد، المصدر السابق، ص٥٠.
[٨١] عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، المصدر السابق، ص٢٣٩-٢٤٠.
[٨٢] المصدر نفسه، ص٢٤٤.
[٨٣] علي الوردي، المصدر السابق، ج١، ص٢٧٥-١٧٦.
[٨٤] علاء موسى كاظم، المصدر السابق، ص٢٥٢-٢٥٣.
[٨٥] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، ص٣٣.
[٨٦] سليمان فائق، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد، المصدر السابق، ص٦٠.
[٨٧] احمد علي الصوفي، المصدر السابق، ص٢٠٤.
[٨٨] المصدر نفسه، ص٢٠٤.
[٨٩] ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣٢٢.
[٩٠] المصدر نفسه، ص٣٢٥.
[٩١] علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص٢٦٩-٢٧٠.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية:-

احمد علي الصوفي، المماليك في العراق حقائق خطيرة عن تاريخ العراق القريب،(الموصل: مطبعة الاتحاد الجديدة، ١٩٥٢).
امين بن حسن الحلواني، خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق،(القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٢).
ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨،(بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠١٤).

باقر امين الورد، بغداد خلفائها ولاتها ملوكها، (بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٣).
خليل علي مراد، العراق في العهد العثماني الثاني١٦٣٨-١٧٥٠،(بيروت : دار الرافدين ، ٢٠١٨).
رسول حاوي الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء،(بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).
سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث،(عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).
عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين،(بيروت: الدار العربية للموسوعات د.ت)، ج٦.
عبد الرحمن السويدي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٣).
عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨).
عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧).
عزتلو يوسف بك آصف، تاريخ سلاطين بني عثمان،(القاهرة:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤).
علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥).
علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني،(بغداد: دار الرشيد للطباعة،١٩٨٧).
علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،(بيروت : دار الراشد، ٢٠٠٥)، ج١.
عماد عبد السلام رؤوف، عادلة خاتون صفحة من تاريخ العراق،(بغداد: مكتب الجواد للطباعة والنشر، ١٩٩٧).
متعب خلف جابر، العراق في عهد الوالي سعيد باشا ١٨١٣-١٨١٦،مجلة الباحث، العدد الخاص، المؤتمر الاول، ج١، ٢٠١٢.
محمد سهيل طقوس، تاريخ العراق الحديث والمعاصر،(بيروت: دار النفائس، ٢٠١٥).
محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية،(بيروت: دار النفائس، ١٩٨١).

ثانياً: المصادر المعربة:-

اوليفيه، رحلة اوليفيه الى العراق (١٩٧٤-١٧٩٦)، ترجمة: يوسف حلبي،(بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٨).
ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط٥، (بيروت : الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
سليمان فائق، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد، ترجمة: محمد نجيب ارمنازي،(بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦١).
سليمان فائق، تاريخ بغداد، ترجمة: موسى كاظم نورس،(بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر، د.ت).
كارستن نيبور، رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة: محمود حسين الامين، (بغداد: وزارة الثقافة، د.ت).

ثالثاً: الرسائل الجامعية:-

ابراهيم احمد محمد الشياب، الحياة السياسية في العراق في عهد سليمان باشا الكبير ١٧٨٠-١٨٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الاردنية: كلية الدراسات العليا، ١٩٩١).
عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق ابان عهد المماليك ١٧٤١-١٨٣١، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الآداب، ١٩٧٦)